التعيّن والتشخّص

[نصّ 1] ابن سينا، الشفاء، كتاب النفس، جزء.3، ص.223. (ط فضل الرحمان)

[المادة مبدأ للتشخص]

وذلك لأن تكثر الأشياء إما أن يكون من جهة الماهية والصورة وإما أن يكون من جهة النسبة إلى العنصر والمادة المتكثرة بما تتكثر به من الأمكنة التي تشتمل على كل مادة في جهة والأزمنة التي تختصّ بكل واحد منها في حدوث والعلل القاسمة إياها، وليست متغايرة بالماهية والصورة، لأن صورتها واحدة، فإذن إنما تتغاير من جهة قابل الماهية أو المنسوب إليه الماهية بالاختصاص، وهذا هو البدن. وأما إذا أمكن أن تكون النفس موجودة ولا بدن فليس يمكن أن تغاير نفس نفسًا بالعدد، وهذا مطلق في كل شيء، فإن الأشياء التي ذواتها معانٍ فقط وقد تكثّرت نوعياتها بأشخاصها فإنما تكثرها بالحوامل والقوابل والمنفعلات عنها، أو بنسبة ما إليها وإلى أزمنتها فقط.

[نصّ 2] ابن سينا، الشفاء، كتاب المدخل، جزء.7، ص.70، 9–20. (ط. القاهرة)

[التشخص هو الوجود بالخواصّ]

والشخص إنما يصير شخصًا بأن تقترن بطبيعة النوع خواصّ عرضية لازمة وغير لازمة، وتتعيّن لها مادة مشار إليها، ولا يمكن ان تقترن بالنوع خواص معقولة كم كانت، وليس فيها آخر الأمر إشارة إلى معنى متشخص فيتقوم به الشخص في العقل؛ فإنك لو قلت: زيد هو الطويل الكاتب الوسيم الكذا الكذا، وكم شئت من الأوصاف، فإنه لا يتعيّن لك في العقل شخصية زيد، بل يجوز أن يكون المعنى الذي يجتمع من جملة جميع ذلك لأكثر من واحد، بل إنما يعيّنه الوجود والإشارة إلى معنى شخصي، كما تقول إنها ابن فلان، الموجود في وقت فلان، الطويل، الفيلسوف، ثم يكون اتفق أن لم يكن في ذلك الوقت مشارك له في هذه الصفات، ويكون قد سبق لك المعرفة أيضًا بهذا الاتفاق، ويكون ذلك بالإدراك الذي ينحو نحو ما يشار إليه من الحسّ، نحو ما يشار إلى فلان بعينه وزمان بعينه، فهنالك تتحقق شخصية زيد، ويكون هذا القول دالًا على شخصيته.

[نصّ 3] الشفاء، الإلهيات، فصل 8، ص.188، 10 – ص. 189

[ردّ كون التشخص حاصل بمجموعة من الصفات الكلية]

لكنه لا حدّ للمفرد بوجه من الوجوه، وإن كان للمركّب حدّ مّا. وذلك لأن الحد مؤلف من أسماء ناعتة لا محالة ليس فيها إشارة إلى شيء معيّن. ولو كانت إشارة لكانت تسمية فقط، أو دلالة أخرى بحركة وإشارة وما أشبه ذلك، وليس فيها تعريف المجهول بالنعت. وإذ كان كل اسم يحصل في حد المفرد يدلّ على نعت، والنعت يحتمل الوقوع على عدة، والتأليف لا يخرجها من هذا الاحتمال، فإنه إذا كان تخصيص كلي بكلي يبقى بعده الشيء الذي هو آ وب كليًا، يجوز أن يقع فيه شركة. ومثال ذلك: هذا سقراط؛ إن حددته فقلت: إنه الفيلسوف. ففيه شركة؛ وإن قلت: الفيلسوف الدين، ففيه أيضًا شركة؛ فإن قلت:

الفيلسوف الدين المقتول ظلمًا، ففيه أيضًا شركة؛ فإن قلت: ابن فلان، كان فيه احتمال شركة أيضًا، وكان فلان شخصًا كتعريفه. فإن عرف ذلك الشخص بالإشارة أو باللقب، عاد الأمر إلى الإشارة واللقب، وبطل أن يكون بالتحديد. وإن زيد فقيل: هو الذي قتل في مدينة كذا يوم كذا، فهذا الوصف أيضًا مع تشخّصه بالحيلة كلي يجوز أن يقال على كثيرين إلا أن يسند إلى شخص.

[نصّ 4] بهمنيار، التحصيل، ص.503، 5–14.

[الهيولى والحركة أسباب للتشخص]

فإن كثرة السواد وسائر ما يتكثر أشخاصه يكون بسبب. فالموجود الذي لا سبب له لا يصحّ أن يتكثّر، لأنه لو كان كثيرًا لكان لوجود تلك الكثرة سبب، ولأن مثل هذه الكثرة تكون بالقطع، والقطع يعرض بسبب القابل، إذ هو معنى خارج عن حقيقة الشيء، فليس يعرض القطع إلا حيث يكون القابل، والقابل هو المادّة، فالقطع لا يعرض إلا للجسم، فعلّة التكثّر هي الهيولى.

وقد عرفت مما تقدّم أن سبب كل حادث هو الحركة؛ فإذن القطوع التي تعرض للأجسام تكون بسبب كثرة القاطعين، وكثرة القاطعين تكون بسبب الحركة؛ إذ كان واجبًا أن ينتهي التكثّر إلى شيء يتكثّر بذاته، وهو الحركة. فإذن لو لا الحركة لما كان تكثّر من هذا الوجه. وأما تكثّر الحركة فسببه ذاتها، فإن الحركة مقتضاها ونحوُ وجودها أن يكون كائنًا ولاحقًا.

[نصّ 5] بهمنيار، التحصيل، ص.505–507.

[المادة والزمان والوضع والحركة تؤثر في التشخص]

واعلم أن الشخص يمنع نفس تصوّره أن يكون غيره هو فيجب أن لا يقع في المتصوّر منه شركة، لكن ذات الشيء مقوّماته لا يمنعان عن وقوع الشركة، فيجب أن يكون لعرض، والعرض اللازم مشترك فيه، فيجب أن يكون لعرض لاحق لا يتبدّل، لأن العلة المعينة لا ترتفع ويبقى المعلول، على ما ستعلمه، فيحب أن يكون لاحقًا لا لازمًا، واللاحق يلحق بواسطة المادة، فكلّ نوع يتكثّر أشخاصه يجب أن يكون مادّيًا. وأيضا فإن اللاحق يلحق لا محالة عن ابتداء زمانيّ، وكلّ ما له ابتداء زمانيّ فهو حادث، وكل حادث فإنه سبقه مادة؛ فإذن اللاحق يلحق بواسطة المادّة، واللاحق إذا لحق في زمانين مختلفين، لم يمنع الشركة، فيجب أن يكون وحدة الزمان شرطًا في التشخّص.

وإذا تأملت المقولات التسع لم يتشخّص شيء منها بذاته حتى يمنع الشركة إلا الوضع، فإن الأين أيضًا لا يتشخّص بذاته ما لم يتخصّص بوضع ما؛ فإذن المشخص هو الوضع مع وحدة الزمان، فكلّ شيء لا وضع له ولا زمان فماهيّته غير متفرقة أشخاصها في الوجود بوجه. وتعلم من هذا أن الحركة علّة كثرة أشخاص النوع. وأما وحدة وضع مثل الإنسان من أوّل الوجود إلى آخره، فكوحدة الزمان ووحدة اتصال الأوضاع الكثيرة بالقوّة.

ثم من الأشياء ما يكون تشخّصه بذاته كالحال في واجب الوجود بذاته، ومنه ما يكون تشخّصه بلوازم ذاته كالشمس مثلا، فإن الوضع هناك من لوازمها، أو كالعقول الفعّالة على ما نبيّنه، ومنه ما يكون بعارض لاحق في أوّل الوجود، ود بيّنا أنه من باب التحيّز والزمان لا غير.

[نصّ 6] المسعودي، كتاب الشكوك، ص.253، 5–10.

[التعيّن لا يحتاج إلى أمر زائد]

وأما لفظ التعيّن، فليس معناه سوى التميّز عن غيره. فكل ذات تميّز عن غيره حتى أمكان أن يشار إليه إما إشارة حسية أو عقلية فهو معيّن. وليس يجب أن يكون التميّز بأمر وجودي زائد على ذات الشيء. فالماهيات المختلفة يتميز بعضها عن البعض بذواتها لا بأمر زائد عليها، وغذا كانت موجودة كان كل واحد منها ذاتًا معيّنًا ولم يكن تعيّنه بأمر زائد عليه.

[نصّ 7] الرازي، المباحث المشرقية، جزء.1، ص.164، 14 – ص.166، 17.

[أدلة كون التعيّن ثبوتي]

والذي يدلّ على أن هذه التعيّنات والتشخّصات أمور ثبوتية وجهان: الأوّل أن تعيّن الشيء وخصوصيّته عبارة عن هويّته والتشخّص من هيث هو هو ثابت والهوية داخلة فيه من حيث إنه هو وما هو جزء الثابت من حيث إنه ثابت يجب أن يكون ثابتًا فالهوية ثابتة.

الثاني أن التعيّن لو كان أمرًا عدميًا فإما أن يكون عبارة عن عدم اللاتعيّن مطلقًا أو عن عدم تعيّن غيره فإن كان عبارة عن عدم اللاتعيّن مطلقًا فهو أمر عدمي وهو بديهي، فيكون التعيّن عدمًا للعدم فيكون أمرًا وجوديًا، وإن كان عبارة عن سلب تعيّن غيره عنه فتعيّن غيره إما أن يكون عدميًا وهو عدمه، فيكون ثابتًا، لكن تعيّنه كتعيّن غيره، فتعيّن غيره أيضًا ثابت إن كان تعيذن غيره ثبوتيًا وتعيّنه كتعيّن غيره فتعيّنه أيضًا يكون ثبوتيًا.

فإن قيل: التعيّن لا يمكن أن يكون أمرًا ثبوتيًا، وبيانه من وجوه:

أحدها أنه لو كان التعيّن أمرًا ثبوتيًا زائدًا على الماهية لكان له تعيّن أيضًا، ولذلك التعيّن تعيّن ثالث، فيلزم التسلسل.

ثانيها أن اختصاص ذلك الزائد بذلك التعيّن دون غيره إنما يكون بعد امتياز ذلك التعيّن عن غيره وإلا لم يكن اختصاصه به أولى من اختصاصه بغيره أو اختصاص غيره به، فيجب أن يكون اختصاص ذلك المتميّز بذلك التميّز بعد تميّزه عن غيره. فإذاً يجب أن يكون متميّزا قبل أن يكون متيمزًا؛ هذا خلف.

وثالثها أنه لو كان تشخص الشخص الذي له ما يشاركه في نوع أمرًا زائدًا فله لا محالة عليه مزيّة وليست هي تلك الماهية، وإلا لكان نوعها في ذلك الشخص، وليست العلة الفاعلية لأن الفاعل ليس له إلا أن يوجد وإيجاده له لا يقتضي أن يكون

الحاصل هو ذاك بعينه، ولا العلة الصورية لأن وجودها متأخر عنوجود الشيء، ولا العلة القابلية، لأن الكلام في تعيّن ذلك القابل كالكلام في تعيّن ذلك الشيء. فإما أن يكون لتعيّنه، فيلزم الدور؛ أو لتعيّن قابل آخر، فيلزم التسلسل؛ أو لنفس ماهية ذلك القابل، فيلزم أن يكون نوع كل قابل يلزم في شخصه وذلك محال، لأن الأجسام مشتركة في الماهية بشخصه لا بسبب القوابل. وأما إن كان لها ما يقبلها فتلك القوابل إن اشتركت في الماهية عاد الإلزام، وإن لم تكن كذلك، فحينئذ يجب أن تكون قوابل الأجزاء التي يمكن افتراضها في الجسمية متمايزة بالفعل لكن الأجزاء الممكنة الافتراض فيها غير متناهية، فالقوابل المتمايزة بالماهية غير متناهية، وتكون الجسمية الحالّة في كل واحد من تلك القوابل غير الجسمية الحالة في الآخر، فيكون الجسم مركبًا من الأجزاء التي لا نهاية لها بالفعل؛ هذا خلف. فثبت أن القول بكون التشخّص زائدًا أفضى إلى هذه المحالات فيكون باطلًا.

والجواب: أما الأول فحلّه ما مضى في باب الوجود وهو أن التعيّن إن كان له مفهوم وراء المفهوم من التعيّنية، فحينئذ يقتضي بأن مفهوم التعينية مقارن لمفهوم آخر وإلا فيكون التعيّن تعيّنًا لذاته، ويكون تعيّنه نفس ذاته، لا زائدًا عليه، ولا يلزم التسلسل.

وأما [الثالث]: فهو أن كل ما لا يكون تعيّنه معلول ماهيته حتى يكون نوعه في شخصه فلا بد له من مادة، ومادته لا بد وأن تكون متخصصة بأعراض شخصية، ويكون تشخص المادة بتلك الأعراض علة لتشخص ذلك الحادث، ومن الممتنع أن يقترن بتلك المادة في ذلك الوقت فرد آخر من ذلك النوع حتى يلزم الإشكال. ولا نقول أيضًا بأن ذلك الشيء يوجد ويوجد التعيّن، ثم بعد حصولهما يتقارنان؛ بل حصول الشيء في تلك المادة المخصوصة هو تعيّنه. وتذكر ما أعطيناك من القانون في باب الوجود، فإنه يخرج عليه كثير من الإشكالات.

[نصّ 8] الرازي، منطق الملخص، ص.31، 10 – ص.32، 8.

[الحواس لا تدرك المعين]

إدراك الشخص المعيّن من حيث إنه ذلك الشخص إما بالوجدان وهو كما يعلم كل أحد ذاته المعيّنة من حيث هي هي، وإما بالحسّ وهو كما إذا أبصرنا زيدًا وأشرنا إليه.

وههنا بحث: وهو أن الحسّ تعلّق به من حيث هو هو، أو بالأمر المشترك بينه وبين غيره. والمشهور هو الأوّل، وفيه شك. لأنا إذا فرضنا جسمين يساوي كل واحد منهما الآخر في الشكل واللون والمقدار وسائر الصفات المحسوسة، فإنه يشتبه احدهما بالآخر حتى إذا رأينا أحدهما ثم غاب عنّا ثم رأينها مرّة أخرى، فلا ندري أن الذي رأيناه أولًا هو الذي رأيناه ثانيًا، أو غيره الذي يماثله. ومن المعلوم أن الأمر الذي به امتاز كل واحد منهما عن غيره غيرُ مشترك غيره لاستحالة أن يكون ما به الاشتراك عين ما به الامتياز.

ولو كان الحسّ حين تعلّق بالشخص المعيّن تعلّق بذلك الأمر الذي لأجله هو هو، لاستحال أن يشتبه هو بغيره لاستحالة حصول ذلك الأمر في غيره. فلمّا حصل الاشتباه علمنا أن الحسّ لم يتعلّق به من حيث هو هو، بل بالقدر المشترك، أو إن

كان الحسّ متعلقًا به من حيث هو هو، لكنّ الخيال لا يستثبته. وإذا عرفت ذلك ظهر أن الذي يشير إليه كل واحد منا إلى نفسه بقوله "أنا" غير الذي يشير إليه غيره "إنه هو".

[نصّ 9] الرازي، الملخّص، لوحة 73، 5–8 (مخطوط طهران)

[برهان خلف على ثبوتية التعيّن]

تلك التعيّنات لو كانت أمورًا ثبوتية، فالماهية التي انضافت هذه التعيانت إليها إن كانت موجودة كان المتشخص الواحد موجودين لا موجودا واحدا. ثم حينئذ يكون الكلام فيهما كالكلام في الآخر، فيكون كل واحدٍ منهما أيضًا موجودين، ويلزم أن يكون كل شيء أشياء غير متناهية، وذلك محال.

وتقدير تسليمه فلا بدّ فيه أيضًا من الواحد لأن الكثرة لا تقرر إلا مع الواحد، فإن لم تكن موجودة كان الموجود منضمًا إلى المعدوم وحالّا فيه وذلك محال.

[نصّ 10] الرازي، المباحث، ص.19،166 – 167، 17.

[المادة مبدأ للتشخّص]

اعلم أن الماهية إما أن يكون تعيّنها من لوازمها وإما أن لا يكون؛ فالأوّل يقتضي أن لا يكون ذلك النوع إلا في شخص واحد. وأما الثاني، فإن التشخص يستدعي علة مغايرة لتلك الماهية ويجب أن تكون علة التشخص سابقة على حصول ذلك التشخّص، وتلك العلة إما أن تكون مباينة لذلك الشخص أو ملاقية له، والأوّل محال لأن نسبة ذلك المبيان إلى ذلك الشخص كنسبته إلى شخص آخر، فلا يمكن أن تكون علة تشخصه ذلك الشخص. وإن كانت ملاقية له فإما أن تكون حالّة في الشخص أو يكون الشخص حالًا فيه؛ والأوّل محال لأن الحالّ مسبوق بالمحلّ، وعلة التشخص يستحيل أن تكون متأخرة عن الشخص. فإذاً يجب أن يكون الشخص حالًا فيه. فإذاً كل ما نوعه يوجد في أشخاص كثيرة، فإن تلك الكثرة لا تحصل إلا بسبب المادة، فكل ما ليس نوعه في شخصيته يجب أن يكون ماديًا، وذلك على قسمين: فإنه إما أن يكون التشخص بمجرّد الإضافة إلى المادة من غير أن يكون معنى في الذات، وذلك مثل تشخصات البسائط والأعراض، فإن تشخصها يكون بحصولها في موادّها ومحالّها. وإما أن يكون هناك أحوال زائدة على الإضافات.

والتشخص كيف ما كان فإنه يلزم من فرض عدمه وارتفاعه عدم الشخص وارتفاعه لوجود عدم المعلول عند عدم العلّة، ولكن كل عارض للشخص وخاصة له لا يلزم من عدمه الشخص، فإنه لا يكون من جملة المشخصات بل يكون عارضًا بعد تحقق الشخص ولا يكون من جملة مقوّمات الشخص بل من جملة المقوّم به.

[نصّ 11] الرازي، الملخص، ص.73، 11–18.

[مشكلات التعين والكلية]

في أن تقيّد الكلي بالكلي لا يقتضي الشخصية: لأنك إذا قلت لزيد أنه إنسان، ففيه شركة؛ فإذا قلت الإنسان العالِم الورع، ففيه شركة. فإن قلت أين فلان الذي تكلم يوم كذا في موضع كذا، فكل ذلك لا يمنع من الحمل على كثيرين. ولقائل أن يقول: الأمر الذي انضم إلى الماهية حتى تعيّنت إما أن يكون له ماهية أو لا يكون. فإن كان الأوّل كانت ماهيته من حيث هي هي كلية أيضًا، والكلي إذا تقيّد بالكلي لا يصير جزئيًا عندكم، فتلك الماهية لا تصير معيّنة بسبب انضمام هذا المنضم إليه وقد فرض كذلك، هذا خلف. وإن كان الثاني فهو محال لأن ما لا ماهية له استحال انضمامه إلى غيره.

ويمكن أن يجاب عنه بأنه لم لا يجوز أن يكون كل واحدة من الماهيتين أعني المشخّص والمتشخص، وإن كانت في نفسه كلية لكن كل واحدة منهما يكون علة لصيرورة الآخر جزئيًا.

وللسائل أن يعود فيقول: الجزئية التي جعلتها معلولة ذاتيهما أيضًا كلية لأن الجزئية حقيقة مقولة بالاشتراك المعنوي على هذه الجزئية وتلك، وإذا كانت الجزئة نفسها طبيعة كلية فكيف تحصل الجزئية؟

وذهب بعضم إلى أن جزئية كل جزئي مخالفة بالماهية لجزئية الجزئي الآخر، فرارًا عن هذا الإشكال، وإن كان فيه أيضًا إشكال.

[نصّ 12] السهروردي، المشارع، ف.89–90، ص.333، 2–13.

[اتحاد اللامتميّزين]

والطبيعة الكلية لا يصح وقوعها متكثرة في الأعيان إلا بمميز، فالسوادان أو البياضان مثلا يجب أن يمتاز أحدهما عن الآخر بأمر وراء السوادية من محلّ وغيره، وإن لم يميز أحدهما عن الآخر فالكثرة بذات لاسواد أو البياض، فكانت ماهية السواد تقتضي أن تكون كثيرة بذاتها، وقد سبق البرهان على استحالة تحقق ماهية تقتضي الكثرة لذاتها. وأيضا هذا السواد إن كان ممتازًا عن السواد مطلقًا، فقد حصل معه ما يميّزه، والتمييز بأمر زائد على السوادية، وإن كان سوادًا مطلقًا وذاك السواد أيضًا كذا، فهذا السواد بعينه ذاك السواد.

وكل ماهيّة وقع من نوعها عدد لا بدّ وأن يصحّ تجرّد إشارة إلى واحد منها إشارة حسيّة أو وهمية أو عقلية ويشعر المشير بذلك وأنه غير الآخر، وإذا عرف أن أحدهما غير الآخر فقد ميّزه عنه؛ فعرف فيه شيئًا يعرّفه به ويميزه عن الآخر، وذلك زائد على الماهية المشتركة، ولا حاجة إلى هذا.

[نصّ 13] السهروردي، المشارع، ف.91–93،ص.13.334–16.335

[الرد على من قال بأن التعيّن يحصل بالمادة]

وقال بعض أهل العلم: إن الشخص نفس تصوّره تمنع الشركة، وليس ذلك بسبب مقوّماته، فإن المقومات لذاتها لا تمنع الشركة، ولا بسبب لازم، فإنه متفق ولا يمنع الشركة، ولا بسبب عارض مفارق، فإنه أيضًا لا يمنع الشركة، فتعيّن أن يكون بسبب المادة.

بحث وتعقّب وهذا فاسد لوجهين: أحدهما أن من الهيئات والصور من نوع واحد ما يقع في مادة واحدة في زمانين منه شخصان، وامتاز أحدهما عن الآخر لا بالمادة بل بالزمان. وثانيها أن الهيولى التي هي المشخِّصة والمانعة عن الشركة، حالها في منع الشركة حال غيرها، فإن الهيولى نفس تصوّرها لا تمنع الشركة أيضًا، ويقع الهيولى بمعنى واحد على كثيرين، وإذا كان كلّ واحد من صفات الشيء لا يمنع الشركة والهيولى نفس تصوّرها، لا تمنع الشركة ومجموع الكليات كليّ، فلا ينفع ما يقوله بعد ذلك.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أن المميّز المشخِّص وأنه ليس منع الشركة في الماهيات العينية بسبب المميّز – وقد أشرنا في أوائل المنطق إلى طرف من هذا – بل الهيولى هويتها العينية مانعة للشركة لأنها هوية عينية، وكذلك السواد والبياض. وقد بيّنا أن الشركة في الحقيقة لا معنى لها إلا مطابقة، ولا كل مطابقة بل مطابقة أمر ذاته وحقيقته أن يكون مثالًا إدراكيًا لغيره لا هوية عينية متأصّلة. فالأياء تمنع الشركة بهويّاتها العينية، وامتيازها بمخصّصاتها. وتشخص الشيء إنما هو في نفسه، وتمايزه إنما هو بالقياس إلى المشاركات في معنى عامّ، واعتبار كثرة حتى إن كان شيء عديم مشارك لا يحتاج إلى مميّز زائد مع أن له تشخصًا. ولو لم يكن كذا كان مجموع ما آحاده لا تمنع الشركة غير مانعٍ للشركة، فكانت الجزئيات كلها كليّة، والشيئان يجوز أن يمتاز كل واحد بصاحبه.

[نصّ 14] السهروردي، المقاومات، ف.35، ص.162، 3–5.

[التعيّن بالهوية]

فليس إلا الحكم بأن التشخص باعتبار الهويّة الواقعة عينًا، وكلّ هوية وقعت عينًا تشخّصت ومنعت الشركة بل الامتياز عند المميّزين يكون بلواحق، ثم قد يمتاز كلّ من شيئين مقترنين عن مشاركيه بصاحبه الآخر.

[نصّ 14] السهروردي، المشارع، ف.94–95، ص.337، 5–16.

[أنواع المشخِّصات]

والنوع الواحد من الهيئات يتماز أعداده إما لتعدد المحلّ أو بالزمان إن اتحدّ المحلّ؛ وأما أمر الكمالية والنفس فذلك أيضًا مميّز، وسنذكرك أمره فيما سيأتي.

بحث وتكذير: وبعض أتباع المشّائين – لما سلّم إذا رأينا الشيء وشبحه الذي يتراءى في المرآة أن صورتيهما في موضوع واحد وامتازا باعتبار نسبة الصورتين إلى مبدئهما، فإن احداهما من حامل الصورة، والثانية بتوسّط المرآة – نلزمه أن يعترف في أشياء كثيرة اجتماع اعداد من نوع واحد في محلّ واحد مختلفة بالنسبة إلى المبادئ والمؤثرات، وحينئذ لا يصحّ احتجاجه في إثبات أن النفس غير آليّة بأنها لو كانت في آلة وعقلت آلتها بحصول صورة غير الصورة التي للحامل في ذاته، فكان يحصل في مادة

واحدة من نوع واحد صورتان. فيقال: اختلفت الصورتان، فإن احداهما في نفس الشيء لا بتوسط القوة، والثانية مثالية حصلت بتوسّط القوّة.

[نصّ 16] السهروردي، المشارع، ف.96، ص.338.1 – 339.3

[التميّز والزمان]

بحث آخر: سؤال قلتم إن هيئتين من نوع واحد يمتاز احداهما عن الأخرى – إن اتحدّ المحل – بالزمان، فالزمان نفسه إذا كان مقدار الحركة – وهي ما للفلك – ففي محلّ واحد، بمادا يتماز جزء منه من جزء؟

جواب: أجيب عن هذا بأن أجزاء الزمان يمتاز بعضها عن بعض بذواتها. وهذا غير مبين، فإنه إن جاز هذا، جاز أن يقال في كلّ شيئين من نوع واحد أنهما يمتازان بذاتهما دون مميّز، وأجزاء الزمان اشتركت في الماهيّة والمحلّ، فلا بدّ من مميّز. وأجيب عن هذا بأن الزمان ليس واحدًا بالنوع فقط بل بالشخص، فإنه أمر متصل واحد. وهذا أيضا لا يصلح أن يكون جوابًا، فإن الزمان وإن كان واحدًا متصلا يجزّأ إلى أجزاء متمايزة.

وأما الحق: هو أن أجزاء الزمان لا يجتمع بعضها مع بعض ليمتاز شيء منها عن شيء تمييزًا في الأعيان. وأما بحسب التصوّر والتعقّل، فإنه يمتاز بعض أجزائه عن بعض بالتقدّم والتأخّر، والقرب مما يؤخذ في التوّهم مبدأ والبعد عنه. وأيضًا يتماز بنسب في الأجرام المختلفة السماوية كالكواكب من مقابلاتها ومقارناتها ومناسبات تحدث فيما بينها.

سؤال: قلتم أن من المميّز بين الهيئتين اللتين اتّحد محلّهما الزمان، فيجوز اجتماعهما في محلّ واحد بأن يحدث إحداهما في زمان الأخرى في زمان ثانٍ، فتبقيان معًا وتختلفان بزمان الحدوث.

جواب: إذا بطل زمان حدوث كل واحد فلم يبق نسبته إليه، فلا يقع التمييز باعتبار نسبة إلى زمان بطلت ببطلانه، والمميّز بين الشيئين ينبغي أن يكون حاصلًا في حالة وجودهما وتميّزهما.

[نصّ 17] السهروردي، المشارع، ف.97، ص.339، 4–10.

[ردّ القول بأن التعيّن يحصل بالوضع]

بحث آخر: ومما يذكر ههنا ما أورد بعض الناس: أنه ليس شيء في المقولات يتشخّص بذاته إلا الوضع، والأين لا يتشخّص بذاته دون الوضع. وهذا غلط، فإن الوضع ليس مما يفارق حاله حال المقولات إذ لا مانع عن كون جسمين على وضع واحد في زمان واحد، وأن يكونا – أو يكون جسم واحد – على وضع واحد في أينٍ واحدٍ في زمانين، فما في الزمان الواحد يمتاز الوضعان بالمحلّين والأينين. وما في الأين الواحد يمتاز بالزمانين أيضًا، والتشخص بمعنى منع الشركة للوضع فيه سوية الكل على ما بيّنا من قبل.

[نصّ 18] الأبهري، زبدة الحقائق، لوحة 152ب، 12–19.

[التشخّص مغاير للماهية من حيث هي هي، لا في الخارج]

لكلّ شيء حقيقة هو بها هو، وهي مغايرة لتشخّصها لأن الماهية من حيث هي هي لا يمنع نفس تصوّرها من وقوع الشركة فيها، والشخص من حيث هو شخص، يمنع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه، فالماهية مغايرة للشخص. فالشخص غير الماهية ولا ينفرد هويّته عن هوية الماهية في الأعيان، وإلا لكانت الماهية في الأعيان قابلة للشخص، وكل ما يقبل شيئا فله تشخّص مغاير للمقبول، فللماهية تشخص مغير لشتخصها، هذا خلف. فالتشخص لا ينفرد في الوجود عن الماهية.

[نصّ 19] الأبهري، بيان الأسرار، ل.43أ، 8–21.

[اتحاد اللامتغايرات والحاجة إلى موجب التشخص]

والطبيعة الكلية إذا تكثّرت في الإعيان، فلا بدّ وأن يكون تكثّرها في الأعيان زائدا لأن هذا الإنسان غير ذلك الإنسان، ولو كان كونه هذا بمطلق الإنسانية، لكان هو هذا، فلا بدّ وأن يفرقان بشيء. فإن كان المشترك عرضيًا فقط، فالافتراق بالماهية المعروضة. وإن كان جنسًا فالافتراق بالفصول. وإن كان نوعًا فالافتراق بالعرض المفارق. والماهيات ذوات المحال اختلافها باختلاف حواملها. وإن اتحد المحلّ، فيختلفان بالزمان، كسوادين حصلا في محلّ واحد، لكن أحدهما بعد بطلان الآخر.

وبهذا يتبيّن امتناع اجتماع المثلين في محلّ واحد، لعدم الامتياز، ولهذا السبب لا يصحّ إعادة المعدوم، لأن الواقع في الزمان الثاني غير الواقع في الزمان الأوّل، وإعادته مع إعادة زمانه في الزمان الثاني محالّ.

وإذا كانت الأشياء محمولة بالتشكيك فقد يحصل الامتياز فيها بالشدّة والضعف، كالوجود، وقد يحصل بها وبمميّزات أخرى، كالأشد بياضًا.

[نصّ 20] الأبهري، المنتهى، ص.287. 4–6.

[المحل مبدأً للتشخص]

والعوارض المختلفة إنما تعرض للماهية بسبب القابل، وإلا لكان إما بسبب الماهية أو بسبب منفصل. والأوّل محال، وإلا لكان العرض المفارق لازمًا، هذا خلف. والثاني محال، وإلا لكان اختصاص بعض الأفراد به دون غيره تخصيصًا بلا مخصّص.

[نصّ 21] الأبهري، كشف الحقائق، ص.269. 5–9.

[التشخص باجتماع الحقائق، لا الكليات]

واعلم أن تقيّد الكلي العقلي بالكلي العقلي لا يوجب الجزئية. فإن الإنسان الكلّي في العقل إذا قيّد بالأسواد الكلّي في العقل حصل الإنسان الأسود الكلي في العقل، ولا يصير مانعًا من الشركة. وأما الكلي الطبيعي وهو الماهية من حيث هي هي إذا انضمّ إليها ماهية أخرى في الخارج، وهي ماهية التعيّن، صار شخصًا معيّنًا مانعًا من الشركة.

[نصّ 22] الأبهري، تنزيل الأفكار، ل.38أ، 17–20.

[التعيّن ليس بأمر عدمي]

ولا يجوز أن يكون التعيّن بأمر عدميّ، إذ العدم لا هوية له في الأعيان، فلا يتعيّن له شيء، ولأن التعيّن جزء من المعيّن، والمعيّن موجود، فجزء الموجود موجود، فالتعيّن موجود.

[نصّ 23] الأبهري، تنزيل الأفكار، ل. 38أ.34 – 38ب.29.

[الأدلة على أن التعيّن ليس بثبوتي]

أحدها أن التعيّن لو كان ثبوتيًا لكان له ماهية مشتركة بين التعيّنات فيحتاج في تعينها إلى تعيّن آخر، ولزم التسلسل؛ أو نقول لو كان المتعين ثبوتيًا لكان له ماهية كلية فلا بد لها من تعيّن آخر، ويلزم التسلسل.

الثاني أنه لو كان ثبوتيًا لكان انضيافه إلى الماهية متوقفًا على امتيازها عن غيرها، فيكون لها تعيّن قبل هذا التعيّن، فتكون متعينة قبل تعيّنها، هذا خلف.

الثالث أنه لو كان ثبوتيًا، فتعيّن الشخص الذي يشاركه غيره في الماهية إما أن يكون بنفس ماهيته أو بالفاعل أو بالقابل أو بغيرها. الأوّل باطل والثاني أيضًا باطل، وإلا لكان نوعيًا منحصرا في شخصها. والثالث باطل لأنه لو كان بالقابل فتعيّن القابل إن كان بقابل آخر لزم التسلسل. وإن كان بالمقبول لزم الدور. والرابع باطل لأن التعيّن بغير هذه الثلاثة غير متصوّر.

[الجواب]

والكلّ ضعيف.

أما الأول، فلا نسلم أنه لو كان ثبوتيا لكان له ماهية مشتركة بين التعينات، ولا لا يجوز أن يكون نوع كل تعيّن منحصرا في شخصه؟ وأما قوله لو كان التعين زائدا لكان له ماهية كلية، قلنا إن أردتم به الكلي الطبيعي فلا نسلم أن يكون لها تعيّن. وإنما يلزم أن لو شاركها غيرها في الخارج. وإن أردتم به الكلي العقلي فلا نسلم لأنه يلزم أن يكون لها ماهية كلية وإنما يلزم أن لو حصلت في العقل حتى يعرض لها الكلية على أنا نقول: لم قلتم أن مثل هذا التسلسل باطل لا بد له من برهان.

وأما الثاني فلنا لا نسلم أن انضياف التعين إلى الماهية إذا توقف على امتيازها يلزم أن يكون لها تعيّن آخر، وهذا لأن الماهية يمتاز عن سائر الماهيات بذاتها.

وأما الثالث قلنا لا نسلم أن تعيّن القابل لو كان بالمقبول يلزم الدور. وهذا لأن ماهية كل واحد منهما يكون علة لتعين الآخر لا أن يكون تعينه علة لتعينه، فلا يلزم الدور. وإن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان القسم الرابع غير معقول؟ ولم لا يجوز أن يكون الفاعل بشرط استعداد يعرض للقابل بسبب حادث يقتضي تعيّنه ويكون ذلك الحادث متوقفًا على حادثٍ آخر، وهكذا إلى غير النهاية.

[نصّ 24] الأبهري، كشف الحقائق، ص.268. 1–6؛ 268.15 – 269.4.

[صياغة أخرى لدليل التسلسل]

أن التعين لو كان أمرًا ثبوتيًا فإن كان معلولًا للماهية كانت الماهية متقدمة عليه بالتعين لوجوب تعين العلة قبل تعيّن المعلول، فيكون للماهية تعيّن آخر، ولذلك التعيّن تعيّن آخر، فيكون بين التعيّن والماهية تعيّنات بلا نهاية، وهو محال. وإن كان معلولا لسبب منفصل كان اختصاص الماهية المتكثرة الأشخاص بعض التعيّنات دون غيره ترجيحًا بلا مرجح، وهو محال.

[الجواب]

لا نسلّم أنه لو كان معلولًا للماهية لكانت الماهية متقدمة عليه بالتعيّن. ولم لا يجوز أن يتقدم عليه بوجودها فقط؟ فإن من الجائز أن يعرض الوجود للماهية وذلك الوجود يقتضي وجود التعيّن ومجموع الوجودين هو وجود الشخص. ولئن سلّمنا ذلك ولكن لم قلتم بأنه لو كان معلولًا لسبب منفصل كان اختصاص الماهية المتكثرة للأشخاص ببعض التعينات ترجيحًا بلا مرجح؟ ولم لا يجوز أن يكون تعيّن عارضًا بسبب استعدادات تعرض للقابل لأسباب مختلفة؟ وينبغي أن تعلم أن التشخص متى كان معلولا للماهية كان نوعها في شخصها، ومتى لم يكن نوعها منحصرًا في شخصها كان التعيّن بسبب القابل بشركة استعداد يعرض له بأسباب خارجة عنه.

[نصّ 25] الطوسي، تلخيص المحصل، ص.232، 6–19.

[ردّ أدلة عدمية التعيّن]

الحجة الأولى التي أوردها للمتكلمين إنما تتوجه على تقدير ثبوت تعيّن كلّي يشترك فيه التعيّنات. ولو كان كذلك لكان ماهية التعين مشتركًا فيها، فلم يكن تعيّنا. والمراد ههنا من التعيّن ما به المغايرة بين المثلين، وهو لا يكون مشتركًا. وإنما يقال على أفراد التعينات التعيّن أو ما به المغايرة قولًا عرضيًا. ويمتاز كل واحد منها عن الآخر بنفسه، لا بتعيّن آخر، فلا يلزم من ذلك أن يكون للتعيّن تعيّن.

والحجة الثانية القائلة بأن التعيّن لو كان ثبوتيًا لاستحال انضمامه إلى الماهية إلا بعد وجود الماهية– فليس بصحيح، لأن التعيّن هو الذي يوجد الماهية بسبب انضمامه إليها، ولا يلزم من ذلك دور ولا ثبوت التعيّن مرّتين.

والحجة الثالثة القائلة بان وجود الماهية غير وجود التعيّن، فهما اثنان، بل أمور غير متناهية، ليس بصحيح أيضًا، لأن الماهية توصف بالوجود بسبب اتصافها بالتعيّن، وكما أن الماهية المغايرة للوجود لا يوصف بالوجود من حيث هي مغايرة للوجود، كذلك التعيّن لا يوصف بالوجود من حيث هو تعيّن. أما الماهية المتعيّنة فموجود واحد.

[نصّ 26] الطوسي، التجريد، تحقيق عباس سليمان، ص.76، 6–9.

[التشخص أمر اعتباري، يعود إلى الماهية أو المادة]

والتشخص من الأمور الاعتبارية، لإّا نظر إليه من حيث هو أمر عقلي، وجد مشاركًا لغيره من التشخصات فيه؛ ولا يتسلسل بل ينقطع وقد يستند إلى المادة المتشخصة بالأعراض الخاصة الحالة فيها.

[نصّ 27] الطوسي وابن كمّونة، كتاب أجوبة المسائل، ص.26، 16–21؛ 31. 4–9.

[ابن كمونة: هل المادة المجردة تصح علة للتشخص؟]

بيّنوا أن تشخّص الأشياء المتفقة في النوع إنما هو بسبب المادة، وكل موضع استعملوا هذه المقدمة فيها، جعلوها أخصّ ممّا بيّنوه، لأن مطلق المادة أعمّ من الجسمانية وغيرها. وما وجدت لهم برهانًا يدلّ على تخصيص هذه المادّة بالجسمانية، وفي كتبهم عدة مواضع تدلّ على جواز مودّ غير جسمانية، كالذي ذكروه في بقاء النفس وغيره. فما البرهان على أن تخصيص المتفقات في النوع بسبب المادة الجسمانية دون ما عداها.

[جواب الطوسي]

إن المادة المذكورة في بيان تشخيص الأشياء المتفقة بالنوع ليست غير الهيولى الأولى التي للأجسام، فإن قسمة الشيء إلى أجزاء متساوية ومساوقة لكلّها في النوع لا تُعقل إلا في الأجسام المؤلفة من الصورة والهيولى المذكورة لا غير، وذلك مما لا يقع فيه اشتباه فإن الشيء المنقسم بجزئين متساويين في النوع لا يكون تجزئته إلا بحسب المقدار، والمقدار لا يعرض إلا للجسم الطبيعي الحالّ صورته في الهيولى الأولى، وفيما ذكرناه كفاية.

[نصّ 28] الطوسي، أجوبة مسائل محمد بن حسين الموسى، ص.37، 13–19.

[تابعًا لجواب بهمنيار]

قوله "التشخص الخارجي عبارة عن أن يحصل للذات أعراض مخصوصة، كهيأة ولون وشكل وما أشبه ذلك"

أقول: هذه الأشياء ليست بالتشخص، فإن التشخص هو الذي به يصير الشيء ممتنع الوقوع على الكثرة. وهذه الأِياء التي عدّها لا يمتنع أن تقع مجتمعة وغير مجتمعة على الكثرة. إنما التشخص يكون بالمادة الجسمانية المتعيذنة التي لا تكون لغير ذلك

التشخص. ويتبعها الأين الذي يخصّه، وهو الذي بسببه لا يمكن أن يمكن معه غيره في ذلك المكان. والوضع الذي يخصه أعني الإشارة الحسية التي تكون إليه ولا تكون إلى غيره، فهذه هي أسباب التشخص.

[نصّ 29] الكاتبي، حكمة العين، تحقيق صالح آيدن، ص.14.14 – 15.2.

[رد أدلة الرازي على ثبوتية التعين]

ولا يجوز أن يكون التعين عدميًا إذ العدم لا هوية له في الأعيان فلا يتعيّن به غيره، ولأنه جزء من المتعيّن الموجود فيكون موجودًا.

وفيهما نظر. أما الأوّل فلأنه مصادرة على المطلوب، وأما الثاني فلا نسلم أنه جزء من المعين إن أريد المعين معروض التعين، وإن أريد به المركب منهما فلا نسلم أنه موجود.

[نصّ 30] الكاتبي، المنصص شرح الملخص، ل. 216أ، 10–13، نسخة شهيد علي باشا مخ. 1680.

[جواب: التعين مشترك لفظي]

وزعم ان المنع لا يتوجه على البيان الذي ذكره لصدق الشرطية، لأنه تكلم على تقدير أن تعين كل ماهية نوعية أمر ثبوتي زائد عليها ولا شك أن التعيّن حينئذ أيضا يكون ماهية نوعية ثبوتية، فيكون تعينها أيضا أمرا ثبوتيًا زائدًا عليها ويلزم التسلسل على الوجه الذي قررناه.

فظاهر أن المنع يرد على ما ذكره أيضًا وذلك بأنا نقول: لا نسلم أن التعيّن لو كان أمرًا ثبوتيًا زائدًا على الماهية النوعية لكان التعيّن ماهية نوعية ثبوتية مقول على أفراد التعيانات، ولم لا يجوز أن يكون قول التعين على ما تحته بالاشتراك اللفظي، لا بالتواطؤ؟

[نصّ 31] الكاتبي، المنصص، ل. 218ب، 17–21، شهيد علي باشا مخ. 1680.

[جواب عن انضمام الكليات: الجزئية مشترك لفظي]

لم قلتم بأنه عند الانضمام لو اقتضت احدى الماهيتين الكليتين أو كل واحد منهما جزئية الأخرى يلزم أن لا يحصل الشخص؟ قوله لأنه حينئذ محصل كليات ثلاثة أو أربعة لأن الجزئية أيضًا كلية وانضمام الكلي إلى الكلي ولو كان ألفًا لا يوجب الشخصية.

قلنا: لا نسلم أن الجزئية كلية إنما يلزم ذلك أن لو كان صدقها على ما تحتها بالتواطؤ وهو ممنوع، بل عندنا جزئية كل جزئي مخالفة بالحقيقة والماهية بجزيته الجزئية الأخرى، وذلك مما يوجب الجزئية قطعًا.

نصّ 32] الكاتبي، جامع الدقائق، ل.135أ، 3–9.

[التعين والماهية متغايران ذهنًا فقط]

فإن قيل: لو كان التعين زائدا على الماهية لكان الماهية في الخارج محلا للتعين، والمحل يجب تعينه قبل وجود الحال فيه، فيكون للماهية تعيّن قبل تعينها ويكون لها تعين قبل ذلك التعين، فيلزم أن يكون بين الماهية وتعينها أوصاف غير متناهية، هذا خلف. قلنا لا نسلم أن التعين لو كان مغايرًا للماهية لكانت الماهية في الخارج محلًا للتعين، وإنما يلزم ذلك أن لو لم يكن الماهية الخارجية والتعين متحدين في الخارج. فلم قلتم أنه ليس كذلك؟ بل عندنا الماهية الخارجية والتعين شيء واحد في الأعيان لكن الماهية الخارجية إذا حصلت في العقل فصلها العقل إلى أمرين: ماهية وتعيّن على الوجه الذي سبق في الماهية والوجود.

[نصّ 33] ابن العبري، زبدة الحكمة، ص.134، 4–12.

[illegible]

[نصّ 34] ابن العبري، كانديلابروم، جزء.3، ص.140، 19–26.

[تعيّن الأقانيم الثلاث]

[illegible]

[نصّ 35] ابن كمونة، الجديد في الحكمة، تحقيق الإصفهاني، ص. 91.19 – 92.10

[الحاجة إلى مميز]

ولا تتكثر الطبيعة الكيلة في الأعيان إلا بمميّز. فمثلا، لا يصحّ أن يكون سوادان إلا بسبب جسمين تكثرانهما أو بسبب حالين. فغنه إن كان لأنه أسود يقتضي أن يكون كثيرا، كان كل واحد منها يقتضي ما تقتضيه طبيعة السواد. وإذا كان كلّ واحد من السوادين مثل الآخر لا يخالفه في شيء البتة، فهو هو. وأيضًا فإن كان كونه سوادًا يقتضي أن يكوه هذا السواد — وكان من شرطه أن يكون إياه — وجب أن لا يكون سواد غيره. فإذاً كثرته وكثرة كلّ ما يتكثر به أشخاصه تكون بسبب؛ فكلّ ما لا سبب له لا يصحّ التكثر على طبيعته الكلّية. لأنها لو تكثّرت لكان لوجود تلك الكثرة سبب؛ وفرض أن لا سبب لها، هذا خلف.

ثم إذا أشير إلى عدد من نوع تلك الطبيعة إشارة حسية أو وهمية أو عقلية، فالمشير يشعر بأنه غير الآخر؛ فقد عرف فيه شيئًا يعرفه به، ويميّزه عن غيره، وذلك زائد على الماهية المشتركة.

[نصّ 36] ابن كمونة، الجديد، ص.92، 17–18.

[التميز بالأتمية والأنقصية]

ومن المميزّات: الأتمية والأنقصية. كالمقدار التامّ والناقص؛ إذ لا يزيد أحدهما على الآخر إلا بنفس المقدارية، ولا يكون هذا قسمًا رابعًا إلا إذا لم يجعل ما يكون من جوهر ما يخصّصه داخلًا في جملة الفصول.

[نصّ 37] ابن كمونة، الجديد، ص.92.20 – 93.3.

[الفرق بين المميز والمشخص]

ويجب أن يعلم أن المميّز غير المشخّص. وليس منع الشركة في الماهيات العينية بسبب المميز، بل بهوياتها العينية وامتيازها بمخصصاتها. وتشخص الشيء إنما هو في نفسه، وتمايزه إنما هو بالقياس إلى المشاركات في معنى عام؛ بحيث لو كان شيء عديم المشارك لما احتاج إلى مميز زائد، مع انه متشخّص.

[نصّ 38] الشهرزوري، الشجرة، جزء.3، ص.213.20–214.6.

[الامتياز بالنفس بالكمال والنقص، الشدة والضعف]

إذا عرفت هذا، فاعلم أن الامتداد المطلق يعمّ جزئيات "ج" الذي هو ثلاثة أذرع، وجزئيات "ب" الذي هو ذراعان؛ كما عمّ "ج" جزئياته العينية و"ب" جزئياته العينية. فامتياز البعد الأطول الذي هو ثلاثة أذرع عن البعد الأقصر الذي هو ذراعان، بعد اشتراكهما في مطلق البعدية، ليس بأمور وراء البعدية، بل بنفسها؛ ويسمى هذا الامتياز بالكمال والنقص، والشدة والضعف. فإنا بيّنا أن الكثرة إنما هي باعتبار الذهن، وأما في الخار فلا كثرة فيها بل هي بسيطة؛ ولا يحتاج في بيان بساطة هذه وأمثالها إلى البرهان وإن كان قد يحتاج إلى تنبيه وإخطارٍ بالبال. ولا أمنع أن الامتياز إذا كان بين الأشياء بالكمال والنقص

أن يمتاز أحدها مع ذلك بأمر آخر غير الكمال والنقص؛ إلا أن الامتياز إذا كان واقعًا بالكمال والنقص فلا يكون الامتياز بغيرهما له حكم، لعدم لزومه عند التفاوت بهما، لكونهما من الامور الممكنة.

[نصّ 39] السمرقندي، الصحائف، ص. 108، 11–14.

[تعريف التعيّن]

الماهية إذا تحققت في الخارج يعرضها من المعاني المخصوصة إما بالماهية أو بالإضافة ما لا يمكن لشيء آخر، فيتخصص بها بحيث لا يبقى إمكان وقوع الاشتراك فيها. فما به التخصص يسمى "تعيّنا" و"تشخّصًا"، والمركب منه ومن الماهية "هوية".

[نصّ 40] السمرقندي، الصحائف، ص.109، 4–11.

[مبدأ التعين أمر ثبوتي]

فقال المحققون: إنه ثبوتي، وزعم قوم: إنه عدمي. والحق هو الأوّل، لأنه لو كان عدميًا فلا يخلو إما أن يكون عدمًا للإطلاق أو لما ينفك عدمه عن عدم الإطلاق، أو لا يكون كذلك.

فإن كان يلزم اشتراك جميع الأفراد في ذلك المعنى فلا يمتاز شيء منها عن الآخر والتعين ليس كذلك. وإن لم يكن جاز انفكاك أحد العدمين عن الآخر، فإما أن يوجد عدم الغطلاق بدون ذلك العدم او بالعكس؛ والاوّل يوجب كون الشيء الواحد لا مطلقًا، ولا معيّنا معًا، والثاني كون الشيء مطلقا ومعيصنا معًا، وكلاهما محال؛ وهذا برهان بديع.

[نصّ 41] السمرقندي، الصحائف، ص.109.13 – 110.8.

[رد دليل الرازي على عدمية التعين]

فالأوّل ما قاله الإمام: إنه لو كان عدميًا فإما أن يكون عدم تعيّن آخر أو عدم اللاتعيّن. فإن كان الثاني يكون ثبوتيًا لأن اللاتعيّن عدمي، وعدم العدم ثبوت؛ وإن كان الأوّل، فإن كان ذلك التعين عدميًا كان هذا ثبوتيًا، وإن كان ذلك ثبوتيًا وهذا مثله، فكان ثبوتيًا.

وفيه نظر؛ لأنه إن أراد باللاتعين مجرد هذا المفهوم، فلا نسلم الحصر لجواز أن يكون عدم شيء آخر غير التعيّن، وغير اللاتعين، وإن أراد به أي التعين ما يصدق عليه اللاتعين، فالحصر مسلم، لكن لا نسلم كونه عدميًا ولئن سلمنا لكنا قد بيّنا أن نقيض العدمي لا يجب أن يكون وجوديًا مثل العمى، واللاعمى.

[نصّ 42] السمرقندي، الصحائف، ص.112.6 – 113.4.

[رد تفسير التعين باجتماع الكليات]

فإن قلت: إذا قيدنا كلياً بكليات، فكل قيد يجعله أخصّ مما قبله، فلم لا يجوز أن ينتهي إلى حد يختص بواحد بحيث لا يمكن وقوع الاشتراك فيه؟ وأيضًا لم لا يجوز أن يكون كل واحد من الكليتين أو الكليات يفيد تعين الآخر، وتخصيصه، حتى يصير المجموع مختصا بواحد كما في الخاصة المركبة.

قلت: كل معنى كلي يمكن للعقل أن يفرض له أشخاصًا غير متناهية، لأن فرض الشخص ليس إلا أن يفرض ذلك المعنى موجودًا مشخّصًا وذلك لا يتوقف على حد [...]

[113.3] نعم قد يصير بحيث يختص بواحد من الموجودات الخارجية لكن ذلك لا يمنع العقل عن تصوّر شخص آخر.

[نصّ 43] الصحائف، ص. 114، 8–11.

[علة التعين هو التحقق الخارجي]

والحقّ أن علة التعيّن تحقق الماهية في الخارج، لأنا نعلم ضرورة أن الماهية إذا تحققت في الخارج سواء كان هناك مادة أو إضافة أو لا هذا ولا ذاك، صارت شيئًا منفردًا مخصوصًا لا يمكن فيها التعدد والاشتراك أصلًا، ولا معنى للتعين سوى ذلك. فعلم أن تحقق الماهية وحده كافٍ في تعيّنها، فهو علة التعيّن. وتعدد الأشخاص إنما يكون بتعدد الوجودات للماهية؛ والله أعلم.

[نصّ 44] الحلّي، الأسرار، ص.501.11 – 502.5.

[الامتياز بالزمان]

وقد جوّز قوم استناد التمييز إلى الزمان على ما قلنا أوّلًا. وأورد عليهم أن الزمان مقدار للحركة الحالة في محل واحد، فبماذا يمتاز جزء منه من جزء؟ وقد أيجب عن هذا بأن أجزاء الزمان يمتماز بعضها عن بعض بذواتهما. وهذا فاسد على رأي القوم، فإن أجزاء الزمان إن كانت مختلفة بذواتها، لزم تتالي الآنات. وإن اتحدت جاز في كلّ نوع أن يمتاز شخصان منه بذاتيهما.

وقيل في الجواب: إن أجزاء الزمان لا يجمع بعضها مع بعض ليقع بينهما امتياز شيء تمييزا في الأعيان، وأما في التصوّر فإنه يمتاز بعضها عن بعض بالتقدم والتأخر.

وأورد على هؤلاء، أن الزمانين إذا تميّز بالتقدم والتأخر، جاز أن يتميّز أحد شخصي النوع عن آخر بحصوله في زمان متقدم، وحينئذ يجوز اجتماع شخصين في محل واحد دفعةً.

أجابوا: بانه إذا بطل زمان حدوث كل، فلم تبق نسبته إليه، فلا يقع التمييز باعتبار نسبته إلى زمان بطل، والتميّز بين الشيئين ينبغي أن يكون حاصلًا في حالة وجودهما وتميّزهما.

[نصّ 45] الحلي، كشف المراد، ص.82، 11–29.

[الفرق بين التميّز والتشخص]

أقول: لما ذكر [الطوسي] أن التشخص والتميّز متغايران بين ههنا عدم العموم المطلق بينهما وذلك لأن كل واحد منهما يصدق بدون الآخر، ويصدقان معًا على شيء ثالث، وكل شيئين هذا شأنهما فبينهما عموم من وجه. أما صدق التشخص بدون التمييز ففي المتشخص الذي لا تعتبر مشاركته لغيره، وإن كان لا بد له من المشاركة في نفس الأمر ولو في الأعراض العامّة. وأما صدق التمييز بدون التشخص ففي الكلي إذا كان جزئيًا إضافيًا يندرج تح كلّي آخر فإنه يكون ممتازًا عن غيره وليس بمتشخّص. وأما صدقهما على شيء واحد ففي المتشخص المندرج تحت غيره إذا اعتبر اندراجه، فإنه متشخص ومتميّز.

[نصّ 46] الحلي، نهاية المرام، جزء 1، ص. 178.17–179.3؛ ص. 181.6–182.4.

[دليل على بطلان ثبوتية التعيّن]

اختصاص ذلك الزائد بذلك المتعين دون غيره، إنما يكون بعد امتياز ذلك المتعيّن عن غيره، وإلا لم يكن اختصاصه به أولى من اختصاصه بغيره، أو اختصاص غيره به، فيجب أن يكون اختصاص ذلك التعيّن بذلك المتعيّن بعد تعيّنه، فهو متعيّن قبل أن يكون متعيّنا؛ هذا خلف...[...]

[الجواب: عوارض مشخِّصة]

كل ما لا يكون تعيّنه معلول ماهيته، حتى يكون نوعه في شخصه، فلا بدّ له من مادة، ومادته لا بدّ وأن تكون متخصصة بأعراض شخصية، ويكون تشخّص المادة بتلك الأعراض علّة لتشخص ذلك الحادث؛ ومن الممتنع أن يقترن بتلك المادة في ذلك الوقت فرد آخر من ذلك النوع حتى يلزم الإشكال. ولا نقول أيضًا: بأن ذلك الشيء يوجد ويوجد التعين، وبعد حصولهما يتقارنان، بل حصول الشيء في تلك المادة المخصوصة هو تعيّنه.

وفيه نظر، لأنا نمنع المادة على ما يأتي. سلّمنا لكن تلك الأعراض إذا كانت مشخصة كان البحث فيها كالبحث في الماهيات، وكان توسّط المادة عبثًا وجاز تشخّص الماهيات بذاتها.

وأجاب أفضل المحققين [الطوسي] بأن الطبائع تتعيّن بالفصول كالانواع المركبة من الأجناس والفصول، أو بأنفسها كالأنواع البسيطة. ثم هي من حيث كونها طبيعة تصلح لأن تكون عامّة عقلية، ولأن تكون خاصّة شخصية؛ فكما بانضياف معنى العموم إليها تصير عامّة، كذلك بانضياف التعيّنات إليها تصير أشخاصًا، ولا تحتاج إلى تعيّن آخر. ولو كان التعيّن بالفرض أمرًا سلبيًا، لما كان عدم الشيء مطلقًا بل كان شيئًا عدميًا، وأمثال هذه الأعدام تصلح لأن تصير فصولًا، فضلًا عن أن تكون عوارض.